

الموظفون في الدولة دع عنك الأمان وسافر... نحو الداخل!

وهويتي مكتوب عليها قيد النفوس القابون: أخاف من اعتداء فردي قد يجعل زوجتي وأولادي أيتاماً»، يضيف. لا تقتصر رحلة الهجرة عن البلاد على بعض الموافقات الأمنية والإدارية المطلوبة، فهناك سفارات كثيرة أغلقت أبوابها في دمشق، ولم يعد لدى الموظف الذي أقدم على خطوة السفر إلا التوجه إلى بيروت أو عمان، ولكن الكارثة ليست هنا: «إذا الطبيب موظف أو عدو مشكلة أمنية، ممكن يتعرض لسفرو، بس الأصعب تأمين الفيزا والإقامة بالبلد اللي بدك عملها الخاص، وفرصة السفر مفتوحة أمامها، لكنها فضلت البقاء بين طرطوس ودمشق لمساعدة الناس.

عموماً لا تمنح وزارة الداخلية أي موافقات، بحسب ما يقال، لموظفيها في السلك الأمني، نظراً إلى حاجتها المناسبة إلى عملهم اليوم، ولكن هناك إجازات تمنح إلى جانب مكافآت للذين يعملون على «خط الموت»، على عكس وزارة الثقافة مثلاً، التي أصبحت الموافقة على السفر تصدر من وزيرة الثقافة شخصياً، وإن لم تكن الموافقة مع الموظف حين يمر على الحدود، فسوف يعود إلى سوريا دون فائدة. بعض العاملين في وزارة الثقافة أكدوا ذلك، فلا مانع لدى مؤسساتهم إذ أراد أحدهم السفر، لكن عليه أن يتقدم بطلب قانوني مرفق بأسباب السفر ومدة الغياب بحسب ما يتفق، وإلا فسوف يفصل من عمله بحكم قانون العمل في مؤسسات الدولة. «لازم بنعرف البلد بلي بدك تسافر عليه، ولازم تظهر الموافقة من مؤسستك لتعبر الحدود... قبل فترة كان بدأ موافقه أمنية، هالأ بيكتبو بغض النظر عن القرار رقم كذا، منقذم إجازة ولازم توافق عليها الوزارة، ولمرة واحدة عالبلد المطلوب، لأنو على الحدود بيطلبوا موافقة الوظيفة. طبعاً وتحدد المدة إذا شهر، بدون راتب، لأن بالحدود بيضرو عالكمبيوتر إذا موظف بقلك وين موافقة الوظيفة، معممين أسماء الموظفين بالدولة»، يؤكد بعض العاملين في مديرية المسارح ومديرية الثقافة. لكن المخرج المسرحي مأمون الخطيب يرى الموضوع من وجهة نظر مختلفة، لأنه مع دولة فيها قانون واضح لا تمنع في سفر كل من رغب في السفر خارج البلاد، بشرط أن يتبع أسساً قانونية واضحة. ويضيف: «أقصد أن تجد حلاً مثل أن يقدم الراغب في السفر استقالته، ويخلي المكان لمن هو بحاجة إلى الوظيفة، ما دام خيار السفر شخصياً. وفي حال الاضطرار، إيجاد صيغة قانونية محددة وواضحة، كإجازة بلا راتب أو استبعاد... إلا نريد دولة فيها قانون؟ أي دولة في العالم تسمح لموظف رسمي بأن يسافر ويترك العمل وتعطيه الراتب؟».

رغم ذلك، فإن نسبة المسافرين من موظفي الدولة الذين يشدون رحالهم إلى الداخل أكثر بكثير من هؤلاء الهاربين من «موت محقق» كما يحلو لهم تسميته، فالذهاب إلى البلدان المجاورة أهون من النزوح من منطقة إلى أخرى داخل الأراضي السورية. ومع زيادة الرواتب التي أقرت، تجد موظف الدولة أكثر تعلقاً بوظيفته حتى لا يتسول لقمة العيش، كما يحدث في مخيمات النزوح على الحدود أو كما أصاب الموظفين المعارضين الذين اعتبروا هذه المؤسسات ملكاً للموالاة، وراحوا «يحبون نضالاً في بقاع الأرض بحثاً عن وطن يحترمه»، هكذا يصفهم أحد الموظفين الذي وقع تفجير السبع بحرات منذ أشهر قرب مكان عمله ولم يغادره.

مدير مؤسسته المباشر لياخذ موافقة فورية في حال لم يكن عليه أي «التباس أمني» متعلق بأحاديث أو انتقادات لا تتوافق مع رأي السلطة. من ناحية أخرى، تجد أن التعيينات الجديدة في وزارة الإعلام في ازدياد، خصوصاً مع مرسوم الرئيس السوري بشار الأسد بتثبيت العاملين الموقنين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، الذي سيوظف أكثر من ألف عامل. فهذه الخطوة عكست مدى حاجة مئات الموظفين إلى هذا العمل رغم خطورته في الأزمة.

أما في وزارة الصحة، فالعين «مفتحة» جيداً لملاحقة من كانوا يعملون في المستشفيات الميدانية في المناطق الساخنة في الريف الدمشقي، كجوبر وداريا والقابون وحرسنا... من أطباء وممرضين، هم مطلوبون للحكومة السورية بوصفهم «دعموا الإرهاب»، بعضهم نجح في التواري في الظل، بعد

أن ارتفعت وتيرة المعارك هناك. «أعمل في مركز طبي يقع على تخوم مساكن برزة، أنا طبيب أسنان، وكنت أدمع الاحتجاجات السلمية. اليوم قصف بيتي في القابون، وها أنا أستعد للسفر. لم تعترض الحكومة أو النقابة على سفري، لأن عملي معهم حسب عقد سنوي، واعتماداً كان على عيادتي»، يروي إياد علي (اسم مستعار)، الطبيب الذي فقد عيادته وبيته ونكرياته في القابون، واستأجر في إحدى ضواحي دمشق الجبلية، وهو اليوم مشغول بأوراق السفر. «أموره بخير» حسب تعبيره، لأن «دمشق لم تعد تحتل أن يعيش فيها،

تراجع معظم العاملين في مؤسسات الدولة عن فكرة السفر، ليجدوا أحوالهم داخل الأراضي السورية أفضل مقارنة مع أشقائهم في الشتات، حيث هنالك وزارات تمنع السفر تماماً، وأخرى تودع موظفيها

دمشق - عمر الشيخ

يسمح للسوري بان يغيب عن الموت في أوقات الحظ أولاً، ثم بالابتعاد عن أرض المعارك وملعب هويات القناصين على طرق السفر. يستطيع كل مواطن التوجه إلى عمله في أي مكان دون قلق، فالأوضاع «تحت السيطرة»، هكذا يسخر بعض السوريين كل صباح، غير مكثرين بقذائف الهاون المتساقطة على قلب العاصمة بين حين وآخر. يتقبلون العبوات الناسفة، ويشكرون الله لأنهم «نفدوا» من سيارة انفجرت للتو.

معظم الشركات الخاصة في دمشق أغلقت أو قلصت نشاطها وعدد موظفيها، بينما مؤسسات الدولة كافة لم تصرف إلا «الفاستين» حسب تعبيرها، وهناك آلاف الموظفين في الوزارات والمديريات العامة لبنية الحكومة السورية، ما زالوا يمارسون عملهم في ظل زهاب الأزمة، بينما يدور في بال بعضهم محاولات عديدة للسفر بعيداً عن الحرب، كأنها إجازة مصيرية أفرجت عنها الدولة أخيراً وسمحت لمن يريد الرحيل بقصد الراحة أو الهجرة، ولكن، ضمن شروط محددة: أسباب كثيرة تدعوهم إلى السفر، للابتعاد عن صراعات الموت. يروي بعض العاملين في وزارة الإعلام لـ «الأخبار»: «لأننا نعمل مع جريدة حكومية أو تلفزيون رسمي، سوف نعتبر شبيحة، وسوف تقتلنا المعارضة المسلحة ما لم نعلن انشقاقنا عن مؤسساتنا أو تركها». في بداية احتدام الصراع منذ عام تقريباً، لم يمنح أي موظف في مؤسسات الإعلام الرسمي موافقة للسفر إلا بصعوبة، ولكن اليوم يمكن أياً منهم تقديم طلب إجازة

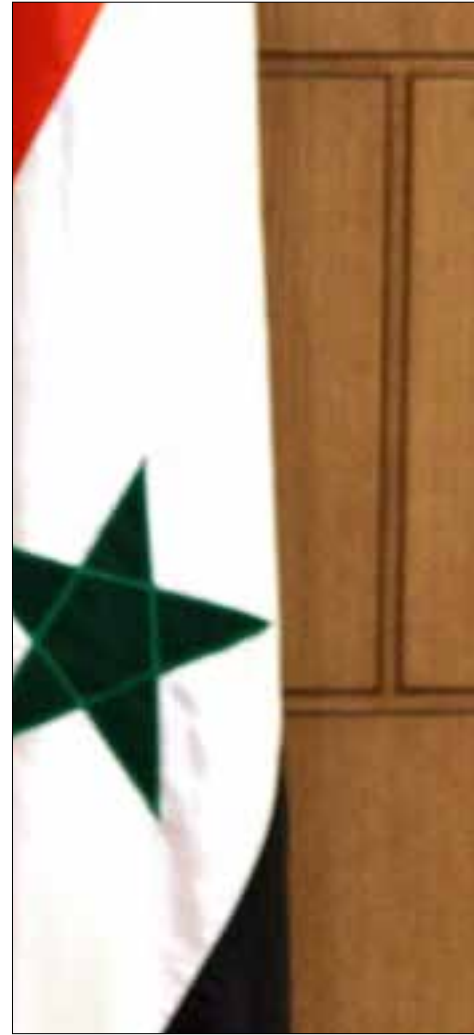
وجدد رفض العراق التدخل في الشأن السوري والانخراط في عملية التسليح لأي فريق كان، وقال «نحن قلقون لما يجري وقلوبنا على سوريا ولا نعتقد أن أحداً يمكنه التنبؤ بما يمكن أن يحصل في سوريا مستقبلاً».

في إطار متصل، رفض الرئيس الإيراني المنتخب حسن روحاني التدخل العسكري الأجنبي في سوريا، ودعا إلى وضع حد فوري للصراع الدائر. وأكد، في مكالمة هاتفية أجراها مع الرئيس اللبناني ميشال سليمان، أن المشاكل التي تشهدها المنطقة ولا سيما سوريا لا يمكن أن تحل عسكرياً.

في موازاة ذلك، أعلنت الممثلة العليا للسياسة الأمنية والخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون، أن «الرئيس السوري بشار الأسد لا يملك دوراً يؤديه في مستقبل سوريا»، وأكدت لدى وصولها إلى اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في لوكسمبورغ، «السعي إلى جمع أفرقاء النزاع السوري للنظر في كيفية إحراز التقدم والوصول إلى حل سياسي».

وفي السياق، سيقيم الاتحاد الأوروبي بالتخفيف من العقوبات المفروضة على سوريا من أجل تقديم المساعدة للسوريين. وذكر بيان مشترك عن رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو وأشتون أن الاتحاد الأوروبي يقترح عدداً من الخطوات الهادفة إلى دعم العملية السياسية في سوريا، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية الأزمة ومنع زعزعة الاستقرار في المنطقة والتركيز على الوضع الإنساني ومساعدة السكان. وشدد الاتحاد على ضرورة تأييد التسوية السياسية في إطار مؤتمر «جنيف 2»، وضمان نقل المساعدات الإنسانية إلى كل المناطق المنكوبة، والتخفيف من العقوبات من أجل تقديم المساعدة للسكان، ودعم الأمم المتحدة في التحقيق بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومعالجة قضية مشاركة المقاتلين من دول الاتحاد الأوروبي في النزاع، والتحضير لإعمار سوريا في مرحلة ما بعد النزاع.

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)



عنه وكالة «مهر» الإيرانية، إن «الدول الغربية لن تبلغ أهدافها في المنطقة نظراً إلى كونها تنطلق من الولوج السياسي وليست من الواقع، وهي حبيسة أوهاهما في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة تغييرات وتحولات مهمة». بدوره، أكد رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، أن «العراق لم يسمح لشخص واحد أو قطعة سلاح واحدة بدخول سوريا إلا خارج سيطرة الدولة وقرارها الرسمي».



في شوارع دمشق القديمة (أ رشيف)

آخر، واصلت وحدات الجيش السوري ملاحقتها للمجموعات المسلحة في ريف دمشق، وذكر مصدر أمني أن وحدة من الجيش «قضت على أفراد مجموعة مسلحة في محيط مؤسسة كهربية في حي القابون، في حين أوقعت وحدة ثانية قتلى ومصابين بين صفوف الإرهابيين في حي برزة». وأضاف المصدر أن وحدة ثانية من الجيش اشتبكت مع مجموعة مسلحة على امتداد دوار المناشر في جوبر.

وفي حمص وريفها، قضت وحدات من الجيش اليوم على أعداد من المسلحين، بينهم قناصون في أحياء القصور، والقراييص، وجورة الشياح، وادي السايح، وقرب بناء المالية في باب هود وبساتين الغوطة. كذلك اشتبكت الجيش مع المعارضة المسلحة على محور تليسة - كراج الدرويش - بيت النبهان - بيت الراشد، في حين ألقت وحدة أخرى القبض على أعداد من المسلحين الآخرين خلال تفتيشها قرية الباروجة والمزارع المحيطة بريف تلخلخ، في حين حذر «الائتلاف» المعارض من وقوع «مجزرة» في مدينة تلخلخ، مشيراً إلى أن «هنالك محاولات للقوات النظامية مدعومة بعناصر من حزب الله لاقتحامها»، داعياً المجتمع الدولي إلى «حماية المدنيين».

به الجيش السوري على حلب، وشنت هجوماً مضاداً بعد تعلمها من أخطائها في القصور. وتضيف الصحيفة أنه بعد ما يبدو أنه دحر لتقدم الدبابات شمال المدينة، لا يوجد ما يشير إلى وقوع هجوم كبير من قبل القوات الحكومية.

وتنقل عن أحد مقاتلي المعارضة قوله إن المعارضة التي زوّدت أخيراً أسلحة حديثة من السعودية وقطر، شنت هجوماً مضاداً غرب المدينة وشمال غربها. وتقول الصحيفة إنه قبل سقوط القصور، شن العقيد عبد الجبار العكدي، قائد المجلس العسكري الثوري في حلب، وعبد القادر الصالح قائد لواء التوحيد، عملية إنقاذ. ووفقاً للمبالات أجرتها الصحيفة، اتضح أن عملية الإنقاذ كادت أن تخفق وأن تودي بحياة كل من القائدين، الأمر الذي كان سيسبب إضعاف معنويات المعارضة. وقال العكدي للصحيفة إن معركة حلب، إذا حدثت، لن تكون مثل الهجوم على القصور، إذ إن حلب مدينة كبيرة تتحصن فيها قوى المعارضة، وتقع في مناطق نفوذ السنة ولا تبعد عن تركيا إلا 25 ميلاً فقط. وأضاف «إن الدرس المهم الذي يجب تعلمه من القصور هو أنه من غير المجدي الانتظار لردود العدو إليك»، إذ إن «الهجوم أفضل وسيلة للدفاع»، في سياق